

Distr.  
GENERAL

A/52/565  
4 November 1997  
ARABIC  
ORIGINAL: RUSSIAN

## الجمعية العامة



الدورة الثانية والخمسون  
البنود ٤٠، و ٧٢ (ب) و ٨١ من جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون  
في أوروبا

استعراض وتنفيذ وثيقة اختتام دورة الجمعية العامة  
الاستثنائية الثانية عشرة: تدابير بناء الثقة

صون الأمن الدولي

رسالة مؤرخة ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ موجهة  
إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى  
الأمم المتحدة

أتشرف بأن أرفق طيه نص بيان رئيس الاتحاد الروسي بشأن ضمانات الأمن لبلدان بحر البلطيق  
وتدابير تعزيز الثقة في العلاقات القائمة بينها وبين روسيا (انظر المرفق).

وأكون ممتنا لو أمكن تعميم نص هذه الرسالة ومرفقها بوصفها وثيقة من وثائق الجمعية العامة في  
إطار البنود ٤٠، و ٧٢ (ب)، و ٨١ من جدول الأعمال.

(توقيع) س. لافروف

## مرفق

### بيان رئيس الاتحاد الروسي بشأن ضمانات الأمن لبلدان بحر البلطيق وتدابير تعزيز الثقة في العلاقات القائمة بينها وبين الاتحاد الروسي

استمرارا للنهج الراسخ في تعزيز حسن الجوار مع بلدان بحر البلطيق وتنمية التعاون الشامل المتبادل  
المنافع معها، نقترح بناء علاقاتنا على أساس متين من تبادل الأمن والثقة.

ويهتم الاتحاد الروسي اهتماما بالغاً بأمن واستقرار جيرانه البلطقيين. ونحن لا نريد أن تفصلنا  
الحدود، بل أن تقرب بيننا. ففي بلدان البلطيق سكان كثيرون لغتهم الروسية ورغبتنا الطبيعية هي تعزيز  
الحياة السلمية والهادئة لهؤلاء الناس. ونحن، على غرار شركائنا البلطقيين، في حاجة إلى أكثر العلاقات  
نموا ودواما في مجالات الاقتصاد، والتجارة، والنقل والطاقة.

ومن الطرف الروسي، أُعلن بالفعل أننا نضمن الأمن لبلدان البلطيق. وتطويرا لهذه المبادرة، نقترح  
أن تقدم هذه الضمانات في شكل التزام منفرد من جانب الاتحاد الروسي، يمكن تعزيزه على صعيد القانون  
الدولي بعقد اتفاق بشأن حسن الجوار والإنفاذ المتبادل للأمن بين روسيا وفرادى بلدان البلطيق أو بين  
روسيا وبلدان البلطيق الثلاثة مجتمعة.

ونحن على استعداد لأن نتخذ ضمانات الأمن لبلدان البلطيق سمة تعدد الأطراف بأن تنضم إليها  
مثلا الولايات المتحدة الأمريكية، وألمانيا، وفرنسا وبعض البلدان الغربية الأخرى. ونحن لا نطرح جانبا كذلك  
فكرة إنشاء منطقة إقليمية للاستقرار والأمن تضم بلدان الشمال الأوروبي.

ويتمشى مع هذا الاتفاق بين الدول، تعزيز الثقة في المجالات الاقتصادية والإنسانية والإيكولوجية  
بمجموعة من التدابير الإقليمية، مما يمكن أن يؤدي، بدوره، إلى معاهدة إقليمية للأمن والاستقرار. وفي وقت  
قريب للغاية، ستقدم وزارة خارجية الاتحاد الروسي، بتكليف مني، عرضا مفصلا إلى شركائنا في هذا الشأن.

- - - - -